تحليلات واراء

أفول عصر الأحزاب السياسية أحزاب لم تعد مهيأة للنظام السياسي الجديد

بقلـــم
أنطـــون ياغـــر
مراجعة وتحليل: د. هبـــه علـي حسيـــن
جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

يبحث مقال انطون ياغر وهو باحث من جامعة أكسفورد ومختص بالشأن السياسي وخاصة تاريخ الفكر السياسي والتاريخ الفكري مع تركيزه بشكل معمق على العلاقة المتبادلة بين الرأسمالية والديمقراطية، وقد بنى مقاله الخاص (افول عصر الأحزاب السياسية: لم تعد أحزاب سياسية مهيأة للنظام السياسي الجديد) على فكرة رئيسية تقوم على ان الأحزاب السياسية التقليدية لم تعد قادرة على أداء دورها الأساسي الذي لطالما اضطلعت به خلال التاريخ فهي بدأت بالتراجع وإعادة التشكيل.

أعلن عالم السياسة الإيرلندي بيتر مير في كتاب نُشر بعد وفاته عام 2013 "أن عصر الديمقراطية الحزبية قد ولّى"، وقد أمضى مسيرته الأكاديمية في دراسة كيان محدد في حياة البشر بوصفهم كائنات سياسية ألا وهو الحزب بما يضمه من قادة وأعضاء وموظفين وناخبين وما يمارسه من نشاط داخل البرلمان وفي الشارع على حد سواء، وبالنسبة إلى مير الذي توفي عام 2011 كان من الصعب تصور السياسة الحديثة من دونه بل إنه تساءل أحياناً عما إذا كانت الديمقراطية قادرة على البقاء بعد زواله، غير أن الحكم أصبح بحلول نهاية حياته حاسماً إلى حد يصعب معه تجاهله فقد أصبح الكيان الذي كرس مسيرته الأكاديمية لدراسته مهدداً بالانقراض، وقد يستمر النظام السياسي ولكن من دون الكيان الذي كان يهيمن عليه في السابق.

وكان تصريح مير يحمل آنذاك قدراً من الاستشراف، فقد كانت تداعيات الأزمة المالية العالمية لا تزال تتردد أصداؤها في أنحاء أوروبا فيما كان استيلاء دونالد ترامب الحازم على الحزب الجمهوري لا يزال بعيداً بضع سنوات، أما في عام 2026 فلم يعد تحذيره يبدو بعيداً عن الواقع بأي حال في ظل اختفاء كل من حزب العمال والمحافظين من المشهد في الانتخابات الأخيرة للمجالس المحلية في المملكة المتحدة، وفي النظم السياسية في الولايات المتحدة وأوروبا بات واضحاً أن السياسة الديمقراطية لم تعد تُمارس من خلال الأحزاب بالمعنى التقليدي للكلمة.

هذا الطرح الذي تبناه ياغر ارتكز على بحث كينونة الوظيفة التشاركية التي انشأت من اجلها الاحزاب السياسية، وهي وظيفة اساس انيطت بالتكوين المجتمعي الذي افرز لنا تنوع في التكوين مثل المحافظين والعمال في بريطانيا، والديمقراطيين والجمهوريين في الولايات المتحدة الامريكية. وهنا ياغر يرى في هذه البنى المجتمعية الجذر سياسية انها لم تعد تنهض بالوظائف الاساس التي شكلت من اجلها بل هناك تنازع وظيفي اخذ يتراجع لصالح تكوينات مجتمعية غير حزبية، ثم يبدأ الباحث بعرض الأمثلة التاريخية والمعاصرة لأثبات صحة الفكرة التي قام بطرحها، من خلال الإشارة الى مجموع التحولات التي طرأت على الأحزاب منذ القرن التاسع عشر أي منذ ان كانت الأحزاب عبارة عن تنظيمات جماهيرية لها قواعد شعبية واضحة، وصولاً الى تراجعها الملحوظ المرتبط بظهور الكيانات والحركات السياسية الجديدة التي تعتمد على الاعلام الرقمي وشخصنة القيادة.

---

* https://foreignpolicy.com/2026/06/15/party-democracy-political system participation membership-leaders-elections-voting/

وعلى جانبي الأطلسي لا تزال الأحزاب تظهر بوصفها أطرافاً مشاركة في قوائم الانتخابات، ومن الناحية الرسمية يبدو أن المشهد الحزبي قد اتسع بدلاً من أن ينكمش، فإذا كانت الأحزاب الكبرى في القرن العشرين أشبه بديناصورات ضخمة مترهلة فإن اختفاءها ينبغي أن يُقرأ في ضوء ظهور كيانات جديدة: تنظيمات رقمية وأطر سياسية تتمحور حول شخص واحد وما يسمى (أحزاب الحركات) وهي كيانات أقصر عمرًا لكنها قد تكون نشطة بالقدر نفسه داخل بيئتها السياسية، غير أن مير أشار بالفعل إلى أن هذه الكيانات الجديدة بالكاد تستحق الاسم نفسه الذي كانت تحمله الأحزاب القديمة التي نافستها.

فالأحزاب لم تكن مجرد مشاريع مؤقتة يطلقها السياسيون بهدف الفوز في انتخابات، بل كانت بوصفها منظمات قائمة على العضوية مصممة للاستمرار طويلاً متجاوزة دورة إعلامية أو انتخابية واحدة، كما كانت الأداة الأبرز للعمل الجماعي في العصر الحديث إذ أتاحت للنخب السيطرة على الجماهير لكنها وفرت في الوقت نفسه قدرًا من التمثيل للفئات المحرومة من حقوقها السياسية، وكما يلاحظ عالم السياسة كريستوفر بيكرتون كان من الممكن مقارنتها بالهيئات الاعتبارية في النظام القديم وهي كيانات شكلت حلقة وصل بين الأفراد والدولة مع الأخذ في الاعتبار بطبيعة الحال أن الأحزاب كانت منظمات طوعية بخلاف النقابات أو الهيئات الاعتبارية التي كانت تفرض العضوية على الأفراد منذ المهد وحتى الموت.

غير ان ياغر يدرس هذه الوظائف في معزل عن التطور المجتمعي الذي اخذ يتسارع ليزيح وظائف مجتمعية ويحل محلها وظائف اخرى مثل الموظف المصرفي الذي انحسر دوره لصالح تطبيقات الصرف السريعة في الهواتف النقالة، ويستشهد ببعض التجارب الاوربية والأمريكية وصعود الحركات الشعبوية وتراجع الأحزاب التقليدية فهو يفسر الانقراض السياسي للأحزاب من وجهة نظره الى زاويتين سلبية وإيجابية من جهة وقصيرة وطويلة المدى من جهة أخرى، فمن الجانب السلبي يرى الباحث ترسخ الثقافة السياسية المتغيرة التي ترى في المؤسسات الجماعية تدخلاً مفرطاً في الحياة الخاصة للمواطنين، فضلاً عن تأثير الازمات الاقتصادية والاجتماعية مما زاد من عدم ثقة المواطنين بالمؤسسات السياسية، وهذا الطرح لـياغر ينكر ان التكوينات المجتمعية في المجتمعات الاوربية التقليدية تراجعت بشكل ملحوظ لصالح الوافدين من المستعمرات القديمة، لذا ظهرت الشعبيوية كردة فعل لحفظ خصوصية التكوين في المجتمعات الاوربية التقليدية.**

ولهذا السبب تحديداً شبّهها الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي في ثلاثينيات القرن العشرين بـ(الأمير الحديث) أي الفاعل الجماعي الوحيد القادر على التوفيق بين الديمقراطية والتعقيد، فقد رأى غرامشي أن الأحزاب تقف عند نقطة التقاء عمليتين جوهريتين من عمليات الحداثة التصنيع والتحول الديمقراطي، وكانت هذه هي (الثورة المزدوجة) التي وصفها المؤرخ البريطاني إريك هوبزباوم بأنها العملية المحركة للحداثة، وبوصفها فاعلاً سياسياً منحت الأحزاب مضموناً للصراع الديمقراطي في شكله المؤسسي، فقد عملت كقنوات وصل بين المجتمع والدولة تترجم المطالب الشعبية إلى سياسات كما وفرت الكوادر للنخب وأتاحت لها التنسيق بين فصائل الطبقة العليا التي لم تكن تسعى إلى شراء القبول فحسب بل كانت تسعى أيضاً إلى التوفيق بين مصالحها المتباينة.وهكذا أصبحت

السياسة والأحزاب شبه مترادفتين في القرن العشرين، فقد رأى السياسي الإيطالي بالميرو توليات أن الأحزاب هي (تنظيم الديمقراطية) بما يعني أن النظام السياسي سيفتقر إلى عموده الفقري من دونها، ولاحقاً بدأ علماء السياسة ذوو التوجه الاقتصادي ينظرون إلى الأحزاب باعتبارها أجهزة شبه حكومية تؤدي دوراً حاسماً في عمل الديمقراطية. ولم يكن من المسلّم به في النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر أن تصبح الأحزاب والديمقراطية يوماً ما مترادفين، فالنموذج الذي قدمته الديمقراطيات القديمة على سبيل المثال لم يكن يترك للأحزاب مجالاً يُذكر بوصفها مفهوماً قائماً بذاته، وربما كانت الفصائل والتحالفات المتغيرة موجودة في أثينا لكن التجمعات السياسية المتميزة ذات الهياكل العضوية كانت غائبة عملياً. وبالنسبة إلى كثير من المفكرين المحدثين كانت السياسة الديمقراطية حكراً على الكيانات السياسية الصغيرة التي تضم أعداداً كبيرة من العبيد ممن كانوا يتولون العمل بينما ينخرط المواطنون الفعليون في ممارسة السياسة بوصفها نشاطاً ترفيهياً، أما النموذج الآخر للسياسة الشعبية فكان يتمثل في دكتاتورية أمثال يوليوس قيصر أو نابليون بونابرت، اللذين سعيا إلى الحصول على تفويض شعبي لحكمهما، وكان كلاهما ينظر إلى الأحزاب باعتبارها فصائل خطرة ويتجنبها.

استغرق التغلب على النفور الحديث من الشكل الحزبي وقتاً طويلاً حتى بالنسبة إلى النخب التي كانت تفضّل النظام البرلماني على الحكم الملكي، فعلى امتداد القرن الثامن عشر بدأت التكتلات المنتظمة في مجلس العموم البريطاني تتبلور تدريجياً في معسكرين متنافسين: المحافظين واليمينيين، غير أنها ظلت أقرب إلى تجمعات برلمانية أو أندية سياسية منها إلى كيانات تنظيمية واضحة ولم تبدأ في اكتساب صفة المؤسسات الرسمية إلا في القرن التاسع عشر، وفي معظم الأحيان كانت هذه التكتلات تجمعات غير رسمية للنخب تنسق مواقفها من دون أن تربطها هياكل تنظيمية ملزمة. ويحسب للباحث قدرته على الربط بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، من خلال توضيحه لضعف الأحزاب السياسية نتيجة تغير علاقة المواطنين بالدولة وظهور الازمات الاقتصادية والشعبوية وعدم المساواة فضلاً عن انتشار وسائل التواصل الرقمي، مما يجعل المقال أكثر عمقاً. غير انه يناقض الطرح الاولي بشكل نسبي ملحوظ حول تراجع الوظائف التقليدية للأحزاب الاوربية.

وكانت الولايات المتحدة استثناءً لافتاً لهذه القاعدة، ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر لاحظ ألكسيس دو توكفيل أن استقرار الديمقراطية الأمريكية يقوم على شروط محددة للغاية كان من بينها قوة النخب الحزبية واستعدادها لحشد الناخبين من خلال العمل السياسي القائم على الآلات الحزبية، وقد أشار توكفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا إلى أن "مهارة الفاعلين في العالم السياسي" تكمن في "فن إنشاء الأحزاب" وأن "الطامح السياسي في الولايات المتحدة" يحتاج إلى حزب "لتأمين شعبيته تمامًا كما يحتاج إلى ختم الملك"، وأكد أن الأوروبيين سيسلكون طريقاً خاصاً بهم نحو الديمقراطية إذ لم يكن من الممكن إعادة إنتاج الظروف الأمريكية في القارة الأوروبية، ومع ذلك كان واضحاً أن الأحزاب ستضطلع بدور في تحقيق الاستقرار داخل الديمقراطيات الأوروبية.

وفي تيار يمين الوسط ظل توكفيل لفترة طويلة صوتاً شبه منفرد في الدفاع عن هذه الرؤية، أما فكرة أن الديمقراطيات الحديثة تحتاج إلى الأحزاب لكي تحقق وعودها فقد كانت أكثر حضوراً في أوساط اليسار ففي عام

1848 أطلق كارل ماركس وفريدريك إنجلز على منشورهما اسم بيان الحزب الشيوعي، وكانا يريان أن الحركة العمالية ستظل أسيرة الاحتجاج العقيم أو النشاط التآمري ما لم تمتلك جهازاً تنظيمياً يقودها يتمثل في الحزب، فهذا الأخير يمنح التوجيه والبنية لأشكال النضال التي رغم قوتها تظل تفتقر إلى التعبير المنظم، ولم يكن بوسع التمرد أن يتحول إلى ثورة إلا من خلال بنية تنظيمية واضحة.

ومنذ خمسينيات القرن التاسع عشر وبعد خلافات داخلية طويلة بدأت دعوتهما تجد طريقها إلى التطبيق إذ شرعت الأحزاب العمالية في التشكّل في مختلف أنحاء المراكز الصناعية الأوروبية، وبالنسبة إلى الاشتراكيين أصبح الحزب أداة لا غنى عنها لإحداث التغيير الاجتماعي، واستغرق المحافظين بعض الوقت ليدركوا أن الأمر نفسه يمكن أن ينطبق على القوى الساعية إلى وقف التحول الاجتماعي بدلاً من تسريعه. وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر اقتنعت النخب المحافظة بصحة تحذير توكفيل القائل إن قيام الديمقراطية أمر حتمي، لكنه لا ينطوي بالضرورة على جوهر يعقوبي، وكان لا بد بدلاً من ذلك من ضمان ولاء الجماهير لدولها وتراتبياتها الاجتماعية من خلال الأحزاب التي توفر لها التوجيه الأيديولوجي والمنافع الاجتماعية، وإذا كان توسيع نطاق الاقتراع الشعبي أمراً حتمياً فلن تكون هناك ضمانات تُذكر في مواجهة النزعة إلى المساواة الاجتماعية ومن ثم لم يكن ثمة بديل عن بناء هيكل حزبي قادر على مواجهة التهديد الذي قد يفرضه توسيع قاعدة الاقتراع على الملكية.

وعلى فترات متكررة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين أصبحت الأحزاب موضع سخط وسخرية، فقد رأى فيها كثير من منتقديها تعبيراً عن انحراف أوليغاركي بعيداً عن حكم الشعب، وبالنسبة إلى شخصيات من اليمين واليسار على حد سواء كانت الأحزاب تمثل طبقة فاسدة من البيروقراطيين المنفصلين عن التفضيلات الشعبية، ومع ذلك كان من الصعب للغاية على معاصري تلك المرحلة تصور نقد للحكم الحزبي يرفض الشكل الحزبي ذاته إذ إن العديد من التنظيمات اليمينية المتطرفة كانت تعمل بدورها وفق النموذج الحزبي، أما اليسار والوسط فكانا ينظران إلى الأحزاب بوصفها أدوات للتغيير الثوري وكذلك لتحقيق قدر محتمل من الاستقرار. وفي بلدان الأراضي المنخفضة في شمال أوروبا رسّخ نظام عُرف باسم (التنظيم القائم على الركائز) حيث لم تكن الأحزاب الوسيط الرئيسي بين المواطنين والدولة فقط بل أسند إليها مهام مثل توفير خدمات الضمان الاجتماعي، وفي بلجيكا خلال ستينيات القرن العشرين كان المنتقدون يتحدثون عنما سُمّي (دولة الحزب الاجتماعي المسيحي (CVP-) حيث احتكر الحزب الاجتماعي المسيحي المجال السياسي بأكمله.

في أحدث استطلاعات الرأي يحوم تأييد خليفة الحزب الاجتماعي المسيحي (CVP) حول 10% فقط، أما الأحزاب الثلاثة المتبقية من «ركائز» النظام الحزبي - الليبرالي والاشتراكي والمسيحي - فقد فقدت منذ زمن طويل أغلبيتها المشتركة.

ويتطلب تفسير هذا الانقراض السياسي النظر إليه من زاويتين متكاملتين: سلبية وإيجابية من جهة وطويلة وقصيرة الأمد من جهة أخرى، فمن الجانب السلبي ترسخت ثقافة سياسية متغيرة باتت ترى في المؤسسات الجماعية تدخّلاً مفرطاً في الحياة الخاصة للمواطنين لكن الأهم كان الأزمة الاقتصادية في سبعينيات القرن

العشرين التي بدا خلالها أن الدولة عاجزة عن إعادة الاقتصاد إلى مساره الرأسمالي الطبيعي، وكان يُعتقد أن المشكلة تكمن في سيطرة المواطنين على الدولة من خلال أحزابهم وفي إصرارهم على ما يُسمى "المصالح الخاصة" الأمر الذي جعل العودة إلى النمو واستقرار الأسعار مستحيلة، ومن خلال هجوم طبقي منسق وتعزيز نفوذ هيئات غير منتخبة مثل البنوك المركزية أُعيدت تهيئة الظروف اللازمة لتراكم رأس المال على حساب ادعاءات الأحزاب بفاعليتها، وقد تأخر ظهور آثار هذه الضربات إذ ظلت الكيانات المعنية بعد إفراغها من الداخل تظهر في القوائم الانتخابية والبرلمانات، غير أن شرعيتها ومعها حيويتها الداخلية كانت قد تراجعت.

واستغرق الأمر بعض الوقت حتى أصبحت آثار عملية التفكيك المنظم هذه واضحة، وبعد عام 2008 انكشف حجم التآكل وشاع استخدام مصطلح (الباسَكوَفة) في إشارة إلى الانهيار السريع للأحزاب الديمقراطية الاجتماعية نتيجة ارتباطها بتدابير التقشف، واستجابة لذلك تشكلت أحزاب جديدة على اليسار واليمين لكن هذه الصيغ الشعبوية كانت بدورها بعيدة عن أن تكون مماثلة للأحزاب الجماهيرية التي سبقتها، فلم تكن لها هياكل تنظيمية واضحة ولم تكن تتمتع بتفويض محدد بوضوح وكان الانضمام إليها والخروج منها أمراً يسيراً بالقدر نفسه وبحلول نهاية عقد 2010 كان كثير من الشخصيات الشعبوية اليسارية قد أُبعدوا عن السلطة أو انهاروا بوصفهم منافسين سياسيين.

ومن أبرز نقاط القوة لهذا المقال هي وضع الباحث ظاهرة تراجع الأحزاب في سياق تاريخي طويل وليس مجرد حدث مفاجئاً، من خلال منح المقال نطاقاً تحليلياً واسعاً يجعل تراجع الأحزاب قضية يمكن مناقشتها خارج حدود الدولة الواحدة، اذ تساعد المقارنة بين الأحزاب الحديثة والتنظيمات السياسية القديمة القارئ على فهم تغير شكل الأحزاب السياسية وليس بقائها على شكل ثابت وذلك تبعاً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما منح الباحث البعد الزمني اهمية ملحوظة وهذا منشأة الدقة في المقال فالأصل في العمل الحزبي ولد في المجتمعات الاوربية كما هي ثم تطور لينقل التجربة الى المستعمرات في اسيا وافريقيا وامريكا.

ومن ثم فإن عوامل الدفع والجذب تستحق أن تحظى بالنقاش هنا فمن ناحية جعل العصر الرقمي الجديد نمط المشاركة السياسية الذي تتطلبه الأحزاب - وهو نمط يتسم بالصبر والروتينية وأحياناً بالهرمية ويتطلب تخصيص أمسيات عديدة - أكثر صعوبة في فرضه على المواطنين، وقد أفرز التحول البنيوي الجديد في مجالنا العام على حد تعبير الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس جمهوراً سياسياً نشطاً ومتقلباً في آن واحد في حين تفضل أحزاب كثيرة الآن الحكم من دون قاعدة جماهيرية واسعة أصلاً كما أوضح حزب العمال البريطاني بقيادة كير ستارمر بصورة لافتة، وتتعلق هذه التطورات بإقصاء الأعضاء من الأحزاب بصورة نشطة لا بمجرد انسحابهم منها بصورة سلبية.

فكيف سيبدو النظام السياسي من دون أحزاب؟ في القرن التاسع عشر كان يُقال إن الديمقراطية من دون أحزاب ستؤدي حتمًا إلى حكم أصحاب النفوذ الأقوياء عبر الانقسامات الفئوية، واليوم تتوافر في أنحاء أوروبا أمثلة كثيرة على مثل هذا النظام، ففي تسعينيات القرن العشرين انهار النظام الحزبي الإيطالي بسرعة هائلة لم يتعافَ منها حتى الآن، وفي هذا الفراغ اندفعت الشعبوية التلفزيونية التي ارتبطت بسيلفيو برلسكوني والتي استُهلكت بصورة سلبية

لتحل محل المشاركة السياسية المنظمة التي كانت سمة للنظام الإيطالي في فترة ما بعد الحرب، وكما لاحظ أحد المؤرخين بشأن انهيار الحزب الشيوعي الإيطالي فكان تفكيك الأحزاب الجماهيرية من نواحٍ كثيرة يعني التخلي عن عناصرها الإيجابية والإبقاء على مظاهرها السلبي، ومن تيار الوسط نفذ إيمانويل ماكرون لاحقا خطوة شديدة الشبه في فرنسا إذ بنى نمطاً من السياسة المتمحورة حول شخص واحد فوق أنقاض النظام الحزبي الفرنسي.

وبحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين بدأت كيانات جديدة في الظهور: أحزاب رقمية لا يوجد فيها حد فاصل واضح بين الأعضاء وغير الأعضاء وتستخدم أدوات للتشاور الرقمي لا تكون مرئية إلا بصورة غامضة للغرباء وتعتمد على قادة أصبح دورهم أكثر أهمية في الفوز بالانتخابات من البرامج الحزبية التي كان يُفترض أن ينفذها هؤلاء القادة أنفسهم في السابق، وقد تُسجَّل هذه المؤسسات بوصفها أحزاباً لأغراض الانتخابات وتمتلك مظهراً من مظاهر العمل الداخلي، لكنها كانت بعيدة عن أن تكون قابلة للمقارنة مع الأحزاب التي سبقتها.

ومع ذلك تبدو الإعلانات عن موت الأحزاب سابقة لأوانها إذ يُرجح أن تستمر في أداء أدوارها في صورة كيانات فاقدة للحيوية فتظل حاضرة داخل مؤسسات الدولة وتوفر مساراً للصعود أمام الساعين إلى النفوذ والمناصب وفرصاً في مجال العلاقات العامة للمستشارين وقناة عرضية للمواطنين للتعبير عن مظالمهم التي لن يجدوا لها جمهوراً موثوقاً عبر الإنترنت، غير أنها بوصفها كيانات متماسكة تبدو أكثر فأكثر كظاهرة عفا عليها الزمن، فلا يمكن استنساخ الديناصورات في نهاية المطاف.

الا انه يؤخذ على المقال عدة نقاط منها:

1. اعتماده على الأمثلة الاوربية والأمريكية فقط مما يحد من إمكانية تعميم الاستنتاجات على الديمقراطيات الأخرى، اذ كان لابد من الاستعانة ايضاً بالنماذج الاسيوية و"الشرق الأوسط" وامريكا اللاتينية اذ يتخذ فيها الحزب السياسي وعلاقته بالجمهور شكلاً آخر.
2. على المقال تركيزه على فكره تراجع الأحزاب السياسية وعدم تطرقه وتحليله للعوامل التي تساعد الحزب على الاستمرار والتكيف، اذ نجد أن الحزب السياسي لليوم يساعد في تأدية بعض الوظائف الأساسية في الديمقراطيات والمتمثلة باختيار المرشحين وتنظيم المنافسة الانتخابية وكذلك صياغة البرامج الحكومية، مما يجعل إمكانية إعادة تنظيم الأحزاب السياسية وتكييفها مستقبلاً أقرب لاختفائها بالكامل.
3. ينتقد المقال من ناحية كون الباحث كان أكثر حسماً في طرحة لبعض المواضيع دون عرضه للأدلة الكافية، اذ ليس بالضرورة ان تختفي الأحزاب السياسية بل ممكن ان يتم إعادة بناءها وتحول بنيتها وأسلوب عملها، اذ كان لابد للباحث ان يميز بين نهاية الأحزاب السياسية التقليدية وبين نهاية الأحزاب بوصفها مؤسسات سياسية.

وتكمن القيمة الأساسية لمقال (أنطون ياغر) في كونه يقدم قراءة مهمة للنقاش حول الأحزاب السياسية، ويدفع القارئ للتساؤل هل تغير المجتمع والسياسية للدرجة التي تجعل الحزب السياسي التقليدي غير ملائم للعصر الرقمي، اذ يمكن القول بأن الأحزاب التقليدية اليوم تواجه ازمة حقيقية لكنها لم تختفي بل إعادة تشكيل نفسها بالشكل الذي يلائم تغير الواقع الاجتماعي، وشخصنة السياسة وتغير توقعات الناخبين وكذلك التكنلوجيا الرقمية.

كما نستنتج من ذلك بانة المقال قوي في طرحة للمشكلة ووضعها في سياق تاريخي وسياسي واسع وتقديمه للأمثلة المتنوعة التي ساعدة في فهم التحول الذي شهدته الأحزاب السياسية، الا ان عنوانه (افول الأحزاب)... يحتاج الى أدلة أكثر توضيحاً خاصة وأن أدلة المقال تشير الى تحول الأحزاب أكثر من انتهاءها وأفولها، لهذا يمكن عد المقال قد طرح موضوعاً شيقاً ومثيراً للنقاش والتحليل لكنه لم يقدم الدليل الكافي لانتهاء وأفول الحزب السياسي.